

أسنان الخلاف الحاد تنشب في لجنة الموصل النيابية بسبب المتورطين !!



العراق اليوم، خاص

كشف مصدر نيابي مطلع، أمس الأحد عن تفجر صراع حاد، داخل لجنة التحقيق في سقوط الموصل، وغزة المصدر لـ "العراق اليوم" عن ذلك: "إن خلافاً حاداً بين أعضاء لجنة التحقيق في سقوط الموصل، حدث في اجتماع اليوم، بشأن التصويت على الإسماء التي ورد ذكرها، ضمن نتائج التقرير النهائي، قبل تسليمه إلى رئاسة مجلس النواب". وكشفت تغريدة المصدر: "إن التقرير النهائي ما يزال لدى لجنة التحقيق التي صوتت على إدانة عدد من القادة الأُميين لتورطهم في سقوط الموصل، وتحميلهم مسؤولية الانهيار الأمني الذي أعقب دخول فصائل داعش إلى المدينة منتصف العام الماضي"، ولا يحسن لنا بعدها إلا بأن ذُكر القاري،، وكان عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، عبد العزيز حسن قد رجّح في حديث سابق لـ "العراق اليوم"، الخميس - ١٣ من آب الحادي، بأن يتم عرض التقرير النهائي للجنة سقوط الموصل بجلسة البرلمان لنفس اليوم والتي تم تأجيلها، لقراره، وقد أكد النائب عن التحالف الكورستاني، إن الملف أصبح جاهزاً ١٠٠%: "إن اللجنة استكملت تقريرها المكون من ١٠٠ ورقة إضافة للتوصيات، بشكل كامل، ونحن ننتظر أن تتم الموافقة على عرضه وقراره بجلسة المقبلة"، لكن وحسب صحن، فإن هذا التقرير سيكون بلا ملح.. لا توجد فيه أسماء: "لن يتم الإعلان الصريح عن أسماء من تسبب بسقوط المدينة، إنما ستكون ضمن التوصيات المقدمة"، وكان رئيس لجنة الأمن والدفاع، رئيس لجنة التحقيق بسقوط الموصل حاكم الزاملي، قد أعلن في الرابع من آب الجاري، اكتمال إجراءات التحقيق بأسباب سقوط الموصل، باستنطاق تحديد أعضاء في البرلمان لعرض التقرير.

العراق اليوم

تمت لتعراق دائماً وابداً

صاحب الامتياز
رئيس التحرير
د. إسراء شلكر

مسار عبادة المحسن راضي

نباية تنصح العبادي بعصا "النتربول"

العراق اليوم، عيد الكرم الهش
دعت عضو لجنة الخدمات والإعمار عن الديموقراطي الكورستاني، أميرة زنگنه، رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى "الاستعانة بجهاز الشرطة الدولية (النتربول) في تعقب المارقين، واسترداد مليارات الدولارات، وتشكيل مجلس أعلى للخدمات، بضم خبراء وشركات علمية متخصصة لتحقيق انتقالة عاجلة ونوعية في واقع الخدمات". وعن الأسباب التي دعته إلى تلك الحزمة من المطالبات، فقد وضحتها زنگنه في حديثها لـ "العراق اليوم" في ديباجة السيناريو الإيضاحي التالي: "إنه في ظل الاجراءات الحالية، وإطالة حزمة الإصلاحات، فإن على الحكومة، أن تستجيب لمطالب المتظاهرين والغاضبين من الحد الأدنى من الخدمات"، وأقرت زنگنه بأن الفشل يستولي على أغلب الخدمات العراقية الخدمية: "إن هنالك فشلاً كبيراً لعمات المشاريع الخدمية وأعمالها الهزيل الذي لا يلبق بثروات العراق جراء ضياع وسرقة عشرات المليارات من الدولارات التي ذهبت إلى جيوب المفسدين"، وعدت زنگنه لتشدد على طلبها من "رئيس الحكومة حيدر العبادي، بتشكيل مجلس أعلى للخدمات، بضم خبراء وعلميين متخصصين وشركات علمية متخصصة في الخطط والبرامج الاستراتيجية، لتضع خارطة طريق لتحقيق انتقالة عاجلة ونوعية في توفير الخدمات"، ووجدت زنگنه دعوتها لرئيس الوزراء ب: "فتح تحقيق خاص في ملفات الأموال التي خصصت للخدمات منذ العام ٢٠٠٣، ومطالبة المسؤولين عن ملفات الفساد في الخدمات عبر الانترنت، لاسترداد الأموال المسروقة التي تُقدر بمئات المليارات من الدولارات التي هُربت جراء سيطرة المفسدين وميافيات الفساد".

السنة الثالثة عشر العدد (2415) الاثنين 2015 / 8 / 17 جريدة يومية صابئة مستقلة (500) ديناراً (12) صفحة صدر العدد الأول بتاريخ ٢٠٠٣ / ٤ / ١٩

قلم الرئيس معصوم يبدأ بتذييل قرارات حكم الإعدام



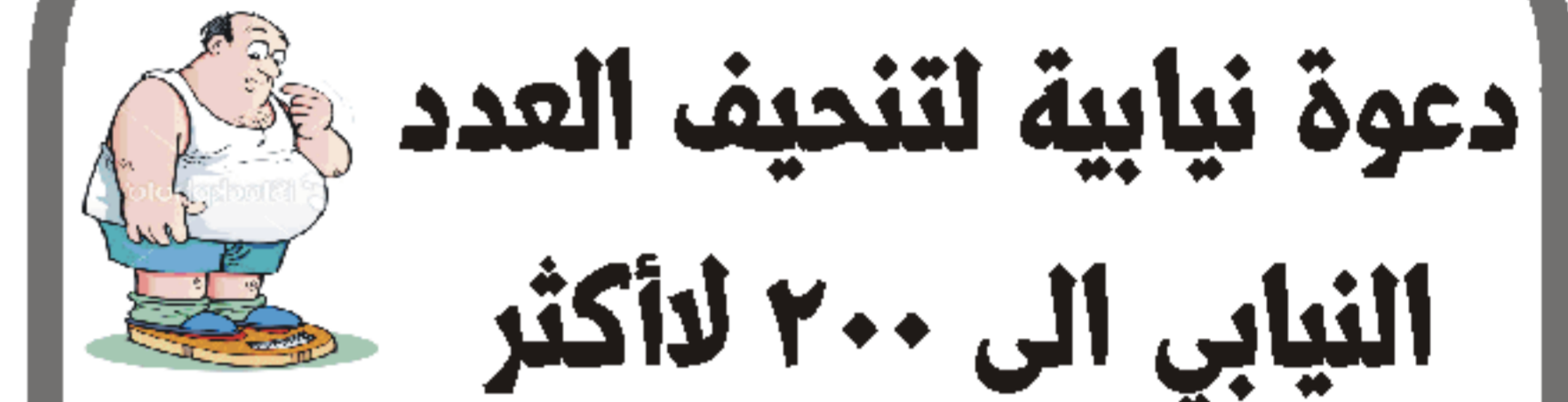
العراق اليوم، بغداد
حصل رئيس جمهورية العراق، الرئيس فؤاد معصوم، على إشادة من وزارة حقوق الإنسان العراقية، فهي تشادت تعديداً ب: "الخطوة التي اتخذها رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، بالمصطفة على أحكام الإعدام المترامة بحق المدانين، بجرانم إرهابية"، وعن قسفة عملها التي وجدت في إجراء الرئيس معصوم ما يستحق الإشادة، والانتصاف في المجتمع العراقي، وزاد الوزير: "إن الشعب العراقي الذي ما يزال يعاني إلى اليوم من ممارسات الإرهابيين الذين استباحوا الدم العراقي، يستحق منا أن نطبق العدالة بحذافيرها، إنصافاً لفضحايا، وراعاةً لقوي لمن تسول له نفسه، الإتهتان بحرمة الدم العراقي الطاهر، ومن حول الاستخفاف بالمقربة وخرق القانون"، ورأى البهني أيضاً: "إن خطوة رئيس الجمهورية هي تطبيق واضح لمبادئ حقوق الإنسان المشروعة في المجتمع العراقي، بنظرته للمجتمع نظرة موحدة، تسودها العدالة، إذ إن الانتصاف من الجاني، يعد حقاً مشروعاً وتشريعياً، وذلك يتحقق الإحصاف وتسود العدالة"، وكان رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، قد بشر الجمعة - ١٤ من آب الحادي، بالتوقيع على عدد من أحكام الإعدام المتعلقة بقضايا الإرهابيين الجنائية، بعد دراسة ملفاتهما وتديقفهما بشكل عمق، وغرد مصدر لـ "العراق اليوم"، حول ذلك بالقول: "إن معصوم شكّل نخيراً، لجنة قانونية تضم شخصيات قانونية معروفة بنزاهتها، وقسفة من المحاكم لا شامية على مسيرتهم القضائية، لدراسة الملفات وتديقفها، كالأعلى جدوى، ورفع تقارير مؤتمفة بشأن قضية كل من يكون هناك ظلم لأحد، وكل منهم يأخذ استحقاقه القانوني، وإن صدر بحقه حكم بالإعدام واتخذ الدرجة القطعية". وعن أعداد تلك الملفات، كشفت تغريدة المصدر: "إن عدد الملفات التي تتولى اللجنة القانونية دراستها وتديقفها يبلغ / ٦٦٢ ملفاً، البعض منها يعود لعام ٢٠٠٦، وإن عدد الملفات التي صدرت بها أحكام بالإعدام، خلال تولي معصوم الرئاسة يبلغ / ٤٢ ملفاً، ويجري تديقفها بشكل متعاقب، ودون تكلف من أي طرف كان".

مدحت المحمود بالبت في ملفات الفساد المخمرة بالصفقات السياسية !!

المالية النيابية تطالب :
خاصةً معظا هرو ساحةً للتحرير، حيث طالبه الجبوري تحديداً بـ: "فتح جميع ملفات الفساد دون استثناء، انسجاماً مع مطالب المتظاهرين"، وفيما إذا أصيبت اجراءات المحمود بالفراير وسات السياسية إن جاز لنا التعبير، فقد هدد الجبوري: "إنه في حالة انتهاء مهلة السبعة أيام، سيتم الكشف عن هذه الملفات علناً، وعلى منبر مجلس النواب"، وربما لأن في الإعادة إفادة، عاد الجبوري مخاطباً المحمود: "تكرر مخاطبة رئيس السلطة القضائية، بصفتها المسؤول الأول أمام الشعب العراقي ومجلس النواب والجمعية ومطالب المتظاهرين، باستظهار المؤسسة من المفسدين، ومنهم رئيس محكمة استئناف الرضاة جعفر الخرجي لذي ما زال يؤدي عمله بشكل طبيعي جداً"، وعن سبب اختيار الجبوري للشخصية السابق ذكرها، أشار النائب التي كومة ملفات الفساد التي ترقق فيها هذه الشخصيات بحسب زعمه: "إن الكثير من الملفات اوصدنا لها للجهة القضائية، وكان يفترض أن يتم سحب يد هذه الفترة، ولكن للأسف لم يتم اتخاذ مثل هكذا إجراء"، وزاد فيما يخص ملف رئيس

دعوة نيابية لتخفيف العدد النيابي الى ٢٠٠ لأكثر

العراق اليوم، خاص
دعا النائب عن ائتلاف دولة القانون، حنين القحوي إلى إجراء تعديل شامل في الدستور، وخفض عدد أعضاء مجلس النواب، وذُكرنا القحوي في حديثه لـ "العراق اليوم"، بالأسباب التي دعته إلى طلب التخفيض العدد، والتي أصبحت كلاسكية إن جاز لنا التعبير، لكثرة تداولها على اللسان السياسي: "إن حكومة المحمصصة العقيدية، فشلت فشلاً ذريعاً، وجاءت بشخصيات هزيلة، وأكثرها فاسدة، تم فرضها على رئيس الوزراء"، وعن كيفية حصول ذلك، نقرأ اقتراح القحوي الذي جاء فيه: "هناك ضرورة لتشكيل لجنة من الخبراء، لإجراء تعديل شامل في الدستور، والتركيز على مبدأ الموازنة بعيداً عن مبدأ المكونات والمحمصصة"، وطالب القحوي أيضاً من "رئيس الوزراء حيدر العبادي، بالبدء بإجراء عملية ترشيح واسعة في عدد من الوزارات ومدها من أجل تقليل النفقات، واختيار عناصر زبينة ذات فداء، لثقل المنصب الوزاري، بضم النظر عن انتصافها العرقية أو الطائفية"، وخفض حصيات رؤساء الوزراء السابقين، ورؤساء الجمهورية وتوابعهم بنسبة ٨٠% "ومن عومية الرأي إلى تخصيصه، بإيراد أرقاماً اقتراضية عن أعداد النيابيين بعد التقيص، إذ حش على "خفض عدد أعضاء مجلس النواب إلى ٢٠٠ فقط، وإقالة النواب الذين تجاوزت غياباتهم نسبة معينة".



العراق اليوم، خاص
دعا النائب عن ائتلاف دولة القانون، حنين القحوي إلى إجراء تعديل شامل في الدستور، وخفض عدد أعضاء مجلس النواب، وذُكرنا القحوي في حديثه لـ "العراق اليوم"، بالأسباب التي دعته إلى طلب التخفيض العدد، والتي أصبحت كلاسكية إن جاز لنا التعبير، لكثرة تداولها على اللسان السياسي: "إن حكومة المحمصصة العقيدية، فشلت فشلاً ذريعاً، وجاءت بشخصيات هزيلة، وأكثرها فاسدة، تم فرضها على رئيس الوزراء"، وعن كيفية حصول ذلك، نقرأ اقتراح القحوي الذي جاء فيه: "هناك ضرورة لتشكيل لجنة من الخبراء، لإجراء تعديل شامل في الدستور، والتركيز على مبدأ الموازنة بعيداً عن مبدأ المكونات والمحمصصة"، وطالب القحوي أيضاً من "رئيس الوزراء حيدر العبادي، بالبدء بإجراء عملية ترشيح واسعة في عدد من الوزارات ومدها من أجل تقليل النفقات، واختيار عناصر زبينة ذات فداء، لثقل المنصب الوزاري، بضم النظر عن انتصافها العرقية أو الطائفية"، وخفض حصيات رؤساء الوزراء السابقين، ورؤساء الجمهورية وتوابعهم بنسبة ٨٠% "ومن عومية الرأي إلى تخصيصه، بإيراد أرقاماً اقتراضية عن أعداد النيابيين بعد التقيص، إذ حش على "خفض عدد أعضاء مجلس النواب إلى ٢٠٠ فقط، وإقالة النواب الذين تجاوزت غياباتهم نسبة معينة".



حيثان الفساد تحرك زعانفها لإبتلاع يونس.. مشروع الإصلاح

العراق اليوم، خاص
كشف مصدر مقرب من رئيس الوزراء حيدر العبادي، إن "الحزمة الثانية من الإصلاحات التي يرغب رئيس الوزراء بتفديها، ستعلق قريباً جداً"، وغرد المصدر الذي رفض الكشف عن أسمه لـ "العراق اليوم" بمزيد من التفاصيل، جاء فيها: "بتم حاليًا، الإحاده لهذه الحزمة، والتي لن تكون الأخيرة، إذ الإصلاحات ستستمر من أجل السير بدولة مؤسسات حقيقية، ومحاربة الفساد المتجذر في مؤسسات الدولة"، وعن سقفة النجاح المتوقع لخزم الإصلاح، علق المصدر في تغريدته: "إن هنالك خطوات عديدة، سيتم اتخاذها، والجميع يعلم إن طريق السير بهذه الإصلاحات لن يكون مبدأً بالورود، لأن هنالك حيثاناً للفساد ستضرب، ومصاح البعض ستضرب، وهؤلاء يسعون بكل قوتهم لعرقلة الإصلاحات، إلا إن رئيس الوزراء، لديه كل العزم، بعد تفويض الشعب والمرجعية بأن يسير قسماً بهذه الإصلاحات، وإن كانت صعبة"، ويتعمق المصدر في توضيح كواليس مايجور من بعض القوى السياسية المتفددة، بالقول: "إن البعض يريد خلط الأوراق، والعودة بنا إلى مرحلة ما قبل الإصلاحات، وإن المرجعية النيابية، اوضحت في خطبها، إن من المنطقي اعطاء بعض الوقت للمسؤولين، لتسير بالإصلاحات، دون زج البلد بالفوضى"، وإلا بنا بأن ذُكر القاري بسخيخ الأحداث التي جرت وما زالت تجري، حيث كانت بغداد وعدة محافظات ومدن في عموم العراق، شهدت تظاهرات جماهيرية كبرى، مطالبة رئيس الوزراء حيدر العبادي، بالمزيد من الاجراءات الإصلاحية، فيما كان رئيس الوزراء حيدر العبادي، قد وجّه الأسبوع الماضي، بتقليص شمل غوري في أعداد الحصانات لكل المسؤولين في الدولة، بضمهم رؤساء الترسات الثلاث والوزراء والنواب والمرجات الخاصة والمدراء العاميين والمحافظين وأعضاء مجالس المحافظات ومن بدرجاتهم، والغاء المحمصصات الاستثنائية لكل الترسات والهيئات ومؤسسات الدولة والمتفاعدين منهم، حسب تعليمات يصدرها رئيس مجلس الوزراء، بتأخذ بالاعتبار العدالة والهيئية والاختصاص، وأمر بـ: "تخفيض النفقات والغاء مناصب نواب رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء فوراً، وفتح ملفات الفساد السابقة والحالية، تحت إشراف لجنة عليا لمقصفة الفساد، تتشكل من المختصين، وتعمل بمبدأ (من أين لك هذا)، ودعوة القضاء إلى اعتماد عدد من القضاة المختصين المعروفين بنزاهة التفتة، للتحقيق فيها ومحكمة المفسدين"، كما صوت مجلس الوزراء بجلسته الاستثنائية الأسبوع الماضي وبالاجماع على حزمة الإصلاحات التي أعلنها رئيس الوزراء، أعقبه مجلس النواب بالتصويت وبالاجماع أيضاً على تلك الحزمة من الإصلاحات.



العبادي يحتاج الى بعد نظر بقوة 7/6 بعد اعفاء أمين مجلس الوزراء ونائبه !!

العراق اليوم، خاص
أكد الخبير القانوني طارق حرب، إن "قرار رئيس الوزراء، إعفاء الأمين العام لمجلس الوزراء وتكليفه، يحتاج إلى التفة في اختيار الديلاء"، عارياً ذلك لـ: "جسامة وظفورة وأهمية مهام الأمانة العامة لمجلس الوزراء"، ونمضي مع حرب فيما زاد عليه حول ذلك في حديثه لـ "العراق اليوم": "إن الأمانة العامة لمجلس الوزراء هي أعلى هيئة تنفيذية في الدولة، ومرجع للوزارات والهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة، وتتمثل بوضع قرارات مجلس الوزراء موضع التنفيذ"، ويستمر حرب في توضيح أهمية الأمانة العامة لمجلس الوزراء: "إنه في التمسسل الوظيفي الإداري الأعلى درجة وموضوعاً من أية وزارة في الدولة"، ومن اللاء الضمخة بالقول إن ما يقوله القانون العرقي حرفياً هو هذا، إذ ذُكر حرب: "إن النظام رقم (٨) لسنة ٢٠١٦، المنسوخ في الجريدة الرسمية، عد الأمين العام بدرجة وزير، وهذه الأمور تنطبق لاختيار الأعضاء والأعلى والأحق بقضايا الإداري والقانونية للدولة، ومن الوجه الواقعي القريب لعمل دوائر الدولة، وليس من الوجه النظري، لاعتبار الشهادة فقط وهذا وضع من أحكام النظام"، وزاد حرب في هذه النقطة: "أغلب أحكام هذا النظام، تتكلم عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء، فالعادة الأساسية، وأجبت حضور الأمين العام ونائبه، اجتماعات مجلس الوزراء، والمادة السادسة أنططت بالأمانة العامة، أعداد جدول اجتماعات

هل اتفاقاتنا الدولية كانت فتاة مراهقة هل في عهد المالكي ووزيره زيباري؟

العراق اليوم، خاص
يبدو بأن بعض النيابيين يؤشرون بعض المآخذ على الاتفاقيات الدولية التي قامت ببلادها، قبل تشريع قانون المعاهدات، وإلا لما طالبت النقابية عالية تصيف، رئيس الوزراء حيدر العبادي بـ: "إعادة النظر في الاتفاقيات التي أبرمها العراق مع دول أخرى، قبل تشريع قانون المعاهدات، ومن بينها اتفاقية خور عبدالله"، وتأخذنا تصيف في قادم حديثها لـ "العراق اليوم" إلى تفاصيل تغور في عبق المستقبل العراقي- حسب تلك الاتفاقيات التي طالبت بتسحيحها بقانون المعاهدات: "إنه بعد تشريع قانون المعاهدات الذي تم إقراره في مجلس النواب، بدأت لزاماً على رئيس الوزراء، إعادة النظر في الاتفاقيات التي أبرمت، خاصة الأستر اتيجية منها التي تتعلق بمستقبل الأجيال القادمة، لأنه قبل إقرار قانون المعاهدات، كان التصويت على المعاهدات، يصفق زائد واحد، ولأهمية هذه الاتفاقيات، كان يفترض أن تمرر بالتكثين"، وبعد أن أشرت لنا تصيف هذا الاستخفاف بأهمية ما أبرمته البلاد من اتفاقيات في وقت سابق إن جاز لنا التعبير، تمدد لتقديم اتفاقية خور عبدالله التي لواجهت وفتي تمت في عهد رئيس الحكومة السابق، نوري المالكي: "إن من بين هذه الاتفاقيات، اتفاقية خور عبدالله التي تضر بمصالح العراق العليا"، ودعت النقيب تصيف أيضاً وتحديد إلى: "إعادة النظر أيضاً في النجان التي شكّلت فيما يتفق، بتنفيذ القرار ٨٣٣، الخاص بترسيم الحدود مع الكويت، باعتبار أن الكثير من المصالح قد أهدرت، نتيجة التنفيذ الأعمى لقرارات الدولية من قبل نجان كان أعضائها إما لديهم أكثر من جنسية أو توروا بتسلم رشوة" - حسب تعبيرها، ولابد لنا من أن ذُكر القاري، بأنه سبق وإن اتهمت النقابية عالية تصيف، وزير الخارجية الأسبق- وزير المالية الحالية، هوشيار زيباري بالحصول على رشى من الجانب الكويتي، لتمرير الاتفاقية الخاصة بترسيم الحدود مع الكويت، وقد قام زيباري برفع قضية ضد لثانية، حكم فيها القضاء العراقي لصالحه، وأنتم النقابية يدفع غرامة مالية كبيرة.

العراق اليوم، بغداد
طالبت النائب عن تحالف القوى العراقية من محافظة الأنبار- لقاء ودي، رئيس الوزراء - القائد العام للقوات المسلحة حيدر العبادي، بـ: "تلصق عن ملبسات مجزرة مستشفى الفوجة ومحاسبة المصفرين"، ودعت البرلمان إلى "تفقيب ودي في استجواب الجهات المسؤولة عن ذلك"، ودي أعلنت ماتقد ذكرة في مؤتمر صحفي لها أمس الأحد حضرة مرسل لـ "العراق اليوم"، وكرت فيه: "لم يرض الكثير على مجزرة الرطبة في ٣٧٧/٢٠١٥، وحتى اليوم لم تبين وزارة الدفاع ونجاة منحة المنحية ملباست هذا الحادث، بعد قيام طائرات حربية مجهولة بقصف ٣ منازل في قسفة الرطبة، لتواجد فيها ٥ عوائل نجا من قسفة الحكومة ما سافر عن استشهد، ٥ مدنيًا بينهم نساء وأطفال"، وعن ملصق في الفوجة، عقلت ودي: "إن مجزرة الفوجة هي الأخرى، بعد أن تسبب قصف طيران الجيش، مستهدفاً مستشفى الفوجة للنسائية والأطفال، باستشهد ٢٥ مدنيًا، ورح ٢٠ آخرين غالبيتهم من النساء والأطفال والكو الطبية، ما يعد حادثة إنسانية، يجب على الجميع الانتصاف منها وتكرارها".

عقد ايجار حكومي يتجاوز بمدمته مدة ايجار هونغ كونغ وغوانتانامو